

دراسة وتحليل أثر مستوى الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في حجم الإنفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (1995 - 2009)

م. م. داود عبد الجبار أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الملخص:

يعد التعليم ولاسيما التعليم العالي عاملا أساسيا في أحداث التقدم والتطور لأي مجتمع، بأعتبار أن التعليم العالي يمثل قمة السلم التعليمي الذي يسهم في تنمية وتطوير الموارد البشرية وتهينة الكادر البشري ورفع الكفاءة الانتاجية والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي. ولمواجهة الاهتمام المتزايد بالتعليم العالي لابد من إمكانات ونفقات كبيرة وعلى نحو مستمر مما أدى الى أن تكون هذه النفقات متزايدة ولاسيما خلال العقد الاخير من القرن العشرين، مما أدى الى زيادة ما يخصصه المجتمع والموازنة العامة لجزء من موارده الاقتصادية والمالية من خلال نصيب الانفاق على قطاع التعليم العالي من قيمة الناتج المحلي الاجمالي والنفقات العامة.

Studying and analysis effect level of the Government expenditure and Gross Domestic product in size of the expenditure on the higher education in Iraq (1995 – 2009)

ABSTRACT:-

The education, especially higher education, is an essentially factor in the progress of any society, if we consider the higher education, represents the top of the education`s pyramid which take part in developing the human resources and provide the human staff to raise the productive efficiency, and improve the social , economic level

In order to face the increasing importance of higher education, great capabilities and expenditures must be available in a continuous way, such expenditures has increased during the last decade of 20th century, because what the society and the government budget into apart of economic and financing resources from expenditure on the section of higher education from Gross Domestic product and Government expenditure .

Key word /

Gross Domestic product - The expenditure on the higher education - The Government expenditure



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 18

العدد 67

الصفحات 246 - 259

الكلمات المفتاحية / الناتج المحلي الإجمالي - الإنفاق على التعليم العالي - الإنفاق الحكومي

مقدمة :-

إن الاقتصادات الأكثر نجاحاً في العالم على مدى العقود الماضية قد أعطت أولوية بصفة عامة للتعليم وللتعليم العالي بصفة خاصة واعتبرته من العوامل الحيوية الذي يساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي. (

(David, 1966,P11

وعليه فإن التعليم العالي يعد من الأدوات الأساسية التي تساهم في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، فهو السبيل إلى أعداد القوى البشرية العاملة والمؤهلة وتطويرها وتوفير الخبرة اللازمة لتسيير خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يقع على عاتقه من مهام اعداد الاخصائيين والفنيين خاصة في البلدان النامية التي تعاني من نقص كبير في ذلك، والذي يعد واحداً من بين أهم العقبات التي تواجه التطور الاقتصادي والحضاري في تلك البلدان، ولذلك أصبحت مؤسسات التعليم العالي في العصر الحديث من المقومات الأساسية للدول العصرية وعلى رأسها الجامعات التي تمثل القيادة الفكرية والعلمية في المجتمع، فضلاً عن أهمية البحوث العلمية في تحقيق وتطوير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولمواجهة الاهتمام المتزايد بالتعليم الذي يعد من السلع العامة الواجب على الحكومة إشباعها من خلال الإنفاق العام لابد من إمكانيات ونفقات كبيرة وعلى نحو مستمر مما أدى إلى أن تكون هذه النفقات متزايدة ولاسيما خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم وذلك لتوسيع القاعدة التعليمية في المجتمع .

فرضية البحث:-

تفترض الدراسة وجود اثر لتغيير النفقات الحكومية والنواتج المحلي الإجمالي على الإنفاق على قطاع التعليم العالي، وان نسبة الأنفاق على التعليم العالي تتأثر بشكل ملحوظ بالتغيرات التي تطرأ على النفقات الحكومية والنواتج المحلي الإجمالي .

أهداف البحث:-

في ضوء الفرضية اعلاه يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الآتية :

1- قياس نسبة ما يخصص من النفقات الحكومية (العامة) والنواتج المحلي الاجمالي لقطاع التعليم العالي في العراق.

2- قياس اثر النفقات الحكومية والنواتج المحلي الاجمالي على الإنفاق لقطاع التعليم العالي بطريقة

الانحدار الخطي البسيط

منهجية البحث:-

تعتمد الدراسة استخدام الأسلوب التحليلي والذي يستند على المنهج الاستقرائي في تحليل العلاقة بين النفقات الحكومية والنواتج المحلي الإجمالي والإنفاق على قطاع التعليم العالي في العراق خلال المدة (1995-2009) وذلك من خلال تحليل البيانات الإحصائية خلال مدة الدراسة، والتحليل الكمي القائم على القياس الاقتصادي في استخراج العلاقة بين المتغيرات المدروسة بواسطة نموذج الانحدار الخطي البسيط .

هيكل البحث :-

لقد تم تناول الموضوع من خلال المداخل الآتية :-

المبحث الأول:- الإطار المفاهيمي للبحث .

المبحث الثاني:- الجانب التحليلي لاثـر العلاقة بين الانفاق الحكومي والنواتج المحلي الاجمالي والإنفاق على قطاع التعليم العالي .

المبحث الثالث:- قياس اثر كل من النفقات الحكومية والنواتج المحلي الاجمالي على الإنفاق الحكومي لقطاع التعليم العالي في العراق للمدة (1995 - 2009) .

الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول/ الاطار المفاهيمي للبحث

يعد الإنفاق على التعليم احد انواع الانفاق الاستثماري فهو ما يخص من مبالغ لاغراض التعليم ويمكن ان يكون هذا الانفاق حكوميا او خاصا.(العلي ، داود، 2000، ص157)

1- الانفاق على التعليم الحكومي (العام):- وهو المبالغ النقدية التي تخصصها الحكومة بوصفها نسبة من الموازنة العامة للدولة او من الناتج المحلي الاجمالي بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال الفرص التعليمية لجميع افرادها، فتتحمل الدولة كافة النفقات الخاصة بالمستلزمات والخدمات المتعلقة بالتعليم، ويعد الإنفاق العام إحدى أدوات الموازنة الحكومية والسياسة المالية التي تستخدمها الدولة عبر نشاطاتها المختلفة إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طبقا لفسلفة النظام السياسي ودرجة التطور الذي وصل إليه المجتمع. (إسماعيل ، 2002، ص344) .

2- الإنفاق على التعليم الخاص:- فهو المبالغ النقدية التي ينفقها الافراد من دخولهم الشخصية لتوفير الفرص التعليمية مقابل حصولهم على الرسوم الدراسية من الطلبة أو من التبرعات الخارجية والجمعيات الخيرية.

وسوف يتم التركيز على النوع الأول من الإنفاق وهو الإنفاق على التعليم الحكومي (العام)، إذ يتيح التمويل الحكومي الفرصة لانخراط أعداد كبيرة من الطلبة في التعليم الحكومي ولاسيما الجامعي لعدم قدرة أغلب الطلبة على دفع الأجور الدراسية .

تزايد الاهتمام بالتعليم والإنفاق عليه منذ بداية القرن الماضي، وأصبح موضع الاهتمام من العديد من المهتمين في شؤون التعليم والاقتصاد والتخطيط، إذ أصبحت الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم تحتل نسا لا يستهان بها، إذ تمثل نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة والناتج القومي الإجمالي عند مقارنتها مع التخصيصات المالية الموجهة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

إن العلاقة بين نسبة الإنفاق على التعليم والموازنة العامة للدولة تشير إلى مدى الجهود المبذولة من قبل الدولة لقطاع التعليم في تخصيص الموارد المالية مقابل تخصيصات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى للموازنة، وأما العلاقة بين نسبة الإنفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي فإنها تشير إلى مدى الجهود التعليمية وصلتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الرئيسية الهامة لقياس معدلات التطور الاقتصادي ومستوى الرفاه والتنمية ومدى كفاءة الحكومة في أداء واجباتها، ويمكن احتسابه أما من خلال طريقة تدفق السلع ، وذلك عن طريق جمع ماينفقه أفراد المجتمع على السلع والخدمات النهائية خلال سنة ما، أو من خلال طريقة التكلفة، وذلك بجمع عوامل دخول أفراد المجتمع المتمثلة بالأجور والفوائد والريع والإرباح والتي تعبر عن تكاليف إنتاج السلع والخدمات النهائية. (زيني، 1985، ص189) وتختلف هذه النسب من دولة وأخرى على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها.

ومن الطبيعي أن يتزايد حجم الأموال المنفقة على القطاع التعليمي في مختلف دول العالم نظرا لما يترتب على هذه الزيادة من تحسين في المخرجات التعليمية كما ونوعا من أجل تحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها جميع الدول. علما بان هناك تباين كبير بين الدول المتقدمة والنامية في حجم الانفاق على التعليم، فقد بلغت نسبة الانفاق على التعليم في الدول المتقدمة نسبيا لا يستهان بها ،أذ وصلت نسبة الانفاق على التعليم فيها بين عامي 1985 و2000 من (5%) الى (5.2%) من حجم الناتج القومي الاجمالي على التوالي، وكان حجم الانفاق التعليمي خلال هذه الفترة بالحجم المطلق بلغ عام 1985 نحو (455) مليار دولار وعام 2000 نحو (1412) مليار دولار، أما متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم، فقد ارتفع من (52) دولار في عام 1985 إلى (1302) دولار عام 2000 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998، ص223).

أما في الدول النامية فقد وصلت النسب لنفس العامين 1985 و 2000 الى (4%) من حجم الناتج القومي الاجمالي، وبالحجم المطلق بلغت عام 1985 نحو (100) مليار دولار وعام 2000 بلغت (241) مليار دولار، في حين إن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم ارتفع بنسبة ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة من (28) دولار عام 1985 إلى (50) دولار عام 2000 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003 ، ص 27) .

إن هذا الاختلاف في التخصيصات للقطاع التعليمي يختلف بين بلدان العالم، ويعود ذلك الى مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والتربوي من ناحية، وحجم الموارد الاقتصادية وطبيعة الانظمة السياسية الساندة من جهة أخرى .

هنالك أسباب وعوامل عديدة أدت الى تزايد نفقات التعليم سواء كان بالحجم المطلق أو النسبي منها:- (الرشدان، 2001، ص115-119)، (خزعل، 1985، ص155-160)، (الحبيب، 1981، ص137-138)، (عبد السلام ، 1976، ص42-44) .

1- تزايد أعداد الطلبة الملتحقين في المؤسسات التعليمية تزيادا متصاعدا أستجابة للتوسع في أ تاحة الفرص التعليمية لجميع أفراد المجتمع، مما يحتم زيادة أعداد العاملين اللازمين للقيام بأعباء العملية التعليمية وزيادة الابنية المدرسية والاجهزه والمعدات المختلفة، مما أدى الى أرتفاع كلفة الوحدة التعليمية.

2- تنوع ميادين التربية والتعليم وأدخال تخصصات علمية جديدة تقتضيها طبيعة التغير والتطور في أعداد الكادر التعليمي .

3- التطور النوعي للتعليم وأدخال الاساليب والمناهج التعليمية الحديثة .

4- التوسع الكبير في مجال التعليم العالي واستحداث معاهد وجامعات جديدة في كثير من البلدان التي لم تمتلك مؤسسات تعليمية عالية المستوى سابقا .

5- التوسع الكبير في نشاطات المؤسسة التعليمية، كالنشاطات اللاصفية والترفيهية والنشاط الاجتماعي، وتقديم المنح والمساعدات المالية للطلاب وتقديم وجبات تغذية وتزويد الطلبة بالكتب والقرطاسية والنقل، ... الخ.

6- تطوير التعليم العلمي على حساب التعليم الادبي الذي يفرضه التطور الحضاري في المجتمعات ، مما يتطلب نفقات أكبر بسبب أرتفاع كلف المختبرات ومراكز الابحاث والاجهزه والمعدات والمواد التي تباع بأسعار مرتفعة .

7- تزايد الانفاق على الجوانب الملحقة بالتعليم كالنقل والمنح المدرسية، وكذلك تزايد نفقات الخدمات الاجتماعية والصحية مثل الدواء والغذاء وغيرها .

8- الاتجاه الى تخفيض عدد الطلبة في الصف الدراسي الواحد وماترتب على ذلك من تخفيض عدد الطلبة في الصفوف وتقليل عدد مايصيب المعلم الواحد من الطلاب مما تطلب أعدادا متزايدة من المعلمين والمدارس .

لذا أصبح الانفاق على التعليم من المؤشرات المهمة لمعرفة الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطوير هذا القطاع، ومن أهم مؤشرات كفاءة الانفاق على قطاع التعليم، المستوى العلمي لمخرجاته وتوافق مهارات الخريجين مع متطلبات سوق العمل، وقد أشارت عدة دراسات متخصصة الى ضعف نوعية مخرجات قطاع التعليم في الدول النامية، ويعزى ذلك الى ضعف الارتباط بين معدلات الانفاق على التعليم ونوعيته الى عدة عوامل أهمها، ضعف كفاءة تخصيص الموارد على أنشطة قطاع التعليم، ونوعية المعلمين والمناهج الدراسية، ومدى توافر البنى التحتية الاساسية والمستوى الثقافي لأسر الطلبة. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006 ، ص 34)



المبحث الثاني/ الجانب التحليلي للعلاقة بين الإنفاق على قطاع التعليم العالي والإنفاق الحكومي والنواتج المحلي الإجمالي

أولاً: الإنفاق على التعليم في الدول العربية

يعد معدل إنفاق الدول العربية على التعليم خلال المدة 1990-2000 عاليا نسبيا إذ بلغ في مجمله 5,2% من الناتج القومي الإجمالي بالمقارنة مع معدل الإنفاق في الدول النامية الذي بلغ 4% و 5,1% في الدول المتقدمة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص27)، وقد خصصت بعض الدول العربية نسبة عالية من التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم خلال المدة 1999-2001، كما في الجدول (1)، إذ سجلت السعودية أعلى معدل في الإنفاق على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي إذ بلغت 9,3%، تليها اليمن إذ بلغت 7% من ناتجها المحلي الإجمالي لهذا القطاع، ثم تليها تونس إذ بلغت نسبة إنفاقها من التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي 6,7%. وبعض الدول العربية كانت نسبة إنفاقها على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي منخفضة جدا كما في لبنان والسودان والإمارات إذ بلغت 1,9% و 0,9% و 1,8% على التوالي.

أما حجم الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي، فإن الجدول (1) يوضح أن هذه النسب كان أكثر ارتفاعا مما كانت عليه بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعود إلى أن حجم الإنفاق الحكومي هو أقل بكثير من الناتج المحلي الإجمالي وعليه تكون نسبة ما ينفق على التعليم من الإنفاق الحكومي أعلى من مثيله على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إذ يشكل الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي في الأردن 24,2% و 22,8% في السعودية و 20,9% في موريتانيا و 19,1% في تونس و 16,4% في الإمارات والجزائر.

إلا أن هذا الإنفاق لم يكن ليحقق التقدم في هذا القطاع، إذ يغلب على هذا القطاع التطور الكمي بالدرجة الأولى، إذ لم تتمكن المؤسسات التعليمية من الارتقاء بنوعية التعليم على مستوى التطور النوعي في أسواق العمل، في وقت اتجهت فيه الدول المتقدمة إلى الاهتمام برفع مستويات المهارات والمعرفة والتطور التقني وأصبحت عاملا أساسيا في زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي استجابة مخرجات عملية التعليم لمتطلبات أسواق العمل (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص28-29).

أما في العراق فنلاحظ أن نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من الإنفاق الحكومي شكلت 2,1% ومن الناتج المحلي الإجمالي 0,06% وهي نسب منخفضة جدا بالمقارنة مع الدول العربية، وهذا يعود إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه منذ عام 1991 وبالتالي انخفاض موارده الاقتصادية.



في حجم الإنفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (1995-2009)

جدول (1)

الإنفاق على التعليم في الدول العربية للمدة 1999-2001

الدولة	من الناتج المحلي الاجمالي %	من مجموع الانفاق الحكومي %
الأردن	5,1	24,2
الامارات	1,8	16,4
البحرين	3,7	12
تونس	6,7	19,9
جزائر	5,1	16,4
جيبوتي	3,4	-----
السعودية	9,3	22,8
السودان	0,9	-----
سوريا	3,5	13,6
الصومال	-----	-----
العراق	* 0.06	*2.1
عمان	4,5	9,1
فلسطين	-----	-----
قطر	-----	-----
كويت	4,7	14
لبنان	1,9	8,2
ليبيا	-----	-----
مصر	5,2	14,7
المغرب	5,2	20,9
موريتانيا	4,5	19,1
اليمن	7	-----

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد ، 2003 ، ص 260

* قام الباحث باحتساب هذه النسب استنادا إلى الجدولين (3) و(4)

----- لم تتوفر البيانات

ثانيا :- دراسة العلاقة بين الانفاق على قطاع التعليم العالي والانفاق الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي في العراق .

سيتم تقسيم المدة 1995-2009 وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد الى مرحلتين

وكالاتي :-

المرحلة الأولى :- 1995-2002

المرحلة الثانية :- 2003-2009

المرحلة الأولى :- 1995-2002 :-

أ- انخفضت النفقات العامة - كما يشير الجدول (2) - في عام 1995 إذ بلغت (1770.9) مليون دينار الى (1691.55) مليون دينار في عام 1996 وبمعدل نمو سنوي سالب (4.48%) ومن ثم انخفضت الى (932.18) مليون دينار في عام 1997 وبمعدل نمو سنوي سالب (44.89%)، ويعود هذا العجز لانخفاض العوائد النفطية المتأتية من توقف الصادرات النفطية التي تعد المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة في العراق. وفي عام 1998 ارتفعت النفقات العامة الى (1710.26) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (84.54%) واستمر هذا التذبذب بالارتفاع والانخفاض لحد عام 2002 إذ وصلت النفقات العامة في تلك السنة الى (1732.81) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (10.81%) .

جدول (2)

تطور النفقات العامة في العراق للمدة 1995-2009

بالأسعار الثابتة 1988 = 100

(مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	معدل التغير السنوي %	السنة	النفقات العامة	معدل التغير السنوي %
1995	*1770.9	—	2003	2698.14	55.71
1996	1691.55	** (4.48)	2004	25102.45	830.36
1997	932.18	(44.89)	2005	18213.01	(47.45)
1998	1710.26	84.54	2006	16764.06	(8)
1999	1129.11	(33.98)	2007	22514.13	34.30
2000	971.48	(13.96)	2008	31603.10	40.37
2001	1563.78	60.97	2009	28034.23	(11.29)
2002	1732.81	10.81			

المصدر :- تم أحساب النفقات العامة بالأسعار الثابتة على أساس المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي لسنة الأساس 1988=100 وبالاعتماد على الملحق الإحصائي. والمخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي لسنة أساس سنة معينه هو نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أنظر إلى : محمد حسين باقر، علي خضير ميرزا، الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة أثاره وسبل معالجته ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية المكتبة الوطنية ، رقم الإيداع 873 ، ك2، بغداد، 1984 ، ص 88

* الأرقام تم تحويلها من قبل الباحث من الدولار الأمريكي الى الدينار العراقي
** الأرقام بين القوسين سالبة



في حجم الإنفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (1995-2009)

يوضح الجدول (3) تطور حجم الإنفاق على قطاع التعليم العالي وحصته من الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة، إذ ارتفع الإنفاق على قطاع التعليم العالي من (8.30) مليون دينار في عام 1995 الى (14.11) مليون دينار في عام 1996 وبمعدل نمو سنوي (70%)، وتعود هذه الزيادة إلى الارتفاع الكبير في المستويات العامة للأسعار ، وكذلك الزيادة التي حصلت في أعداد الطلبة الملتحقين في المؤسسات التعليمية وفي كافة المراحل والتي تتطلب بدورها زيادة في عدد الاساتذة وفي طبع الكتب وبناء المدارس، إما حصة الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق الحكومي زادت من (0.47) الى (0.83)، أي أقل من 1%. وفي عام 1997 انخفض الإنفاق على التعليم العالي الى (8.40) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (40.46%) كنتيجة لانخفاض النفقات العامة الذي يعود الى انخفاض موارد العراق نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه منذ عام 1991، ولكن بالرغم من ذلك فإن حصة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي ازدادت بنسب ضئيلة الى (0.90). واستمر الإنفاق على التعليم بالارتفاع حتى وصل في عام 2002 الى (71.51) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (111.44%) يقابله حصة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي (4.13)، ومن خلال متابعة الجدول (3) يمكن ملاحظة ان حصة الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق الحكومي للمدة 1995-2002 ارتفعت من (0.47%) إلى (4.13%)

جدول (3)

حجم الإنفاق على التعليم العالي ونسبته الى الإنفاق العام (الحكومي) في العراق
للمدة 2009/1995 بالأسعار الثابتة 1988=100

السنة	الإنفاق على قطاع التعليم العالي (*) (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	حصة الإنفاق في التعليم العالي من الإنفاق الحكومي % (**)
1995	8.3	—	0.47
1996	14.11	70	0.83
1997	8.4	(40.46)	0.90
1998	13.25	57.73	0.77
1999	20.04	51.24	1.77
2000	22.67	13.12	2.33
2001	33.82	49.18	2.16
2002	71.51	111.44	4.13
2003	308.87	331.92	11.45
2004	191.215	(38.09)	0.76
2005	220.42	15.27	1.21
2006	123.4	(44.01)	0.74
2007	231.93	87.95	1
2008	324.7	40	1.03
2009	292.23	(10)	1.04

المصدر :- الجدول من أعداد الباحث بالاستناد الى :

(*) تم احتساب الإنفاق على التعليم العالي بالأسعار الثابتة على أساس المخفض الضمني للنتائج المحلي الاجمالي لسنة الأساس 1988=100 وبالاعتماد على الملحق الاحصائي.
(**) تم احتساب حصة الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق الحكومي بالاستناد الى الجدولين (2) و (3)

ج- تشير بيانات الجدول (4) الى زيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1995-2002)، ففي عام 1995 كانت قيمة الناتج المحلي الاجمالي (19571.2) مليون دينار لترتفع في عام 1996 الى (21728.1) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (11 %) .



في حجم الإنفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (1995-2009)

وفي عام 1997 فقد شهد ارتفاعا ملحوظا في قيمة الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (26342.7) مليون دينار، وترجع أسباب هذه الزيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي الى عقد العراق أتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء وتكون العائدات النفطية تحت إشراف ورقابة الامم المتحدة، أي لا يتم التصرف بهذه الإيرادات المالية الا بموافقة ومصادقة الامين العام للامم المتحدة .

واستمرت هذه الزيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي لحد عام 2001، إذ بلغت قيمة الناتج الاجمالي (43335.1) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (2.3%)، وفي عام 2002 انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (40344.9) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (7%) والسبب في ذلك يعود الى ان عوائد النفط قد تراكمت واصبحت تكفي لسنوات قادمة، وعليه فإن العراق قام العراق بتخفيض انتاج النفط واقتصر انتاجه على سد الطلب المحلي من المشتقات النفطية .

د- نلاحظ من الجدول (4) ايضا نسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي والذي يبين مدى الجهود المبذولة من قبل الدولة في قطاع التعليم، إذ ارتفعت حصة الانفاق على التعليم العالي من الناتج الاجمالي خلال المدة (1995-2002) من (0.042) الى (0.18) . وهذا يعني ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي انعكست بشكل ايجابي وبنسب ضئيلة على قطاع التعليم العالي .

جدول (4)

تطور الناتج المحلي الاجمالي وحصة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة

1995-2009 وبالاسعار الثابتة 1988 = 100

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	الانفاق على التعليم العالي / الناتج المحلي الاجمالي % *
1995	19571.2	—	0.042
1996	21728.1	11	0.065
1997	26342.7	21.2	0.032
1998	35525	35	0.037
1999	41771.1	18	0.048
2000	42358.6	1.4	0.054
2001	43335.1	2.3	0.078
2002	40344.9	(7)	0.18
2003	26990.4	(33.1)	1.14
2004	41607.8	54.2	0.46
2005	43438.8	4.4	0.51
2006	47851.4	10.2	0.26
2007	48510.6	1.4	0.48
2008	53523.6	10.3	0.60
2009	56527	5.6	0.51

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانماني، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير عن الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي بالاسعار الثابتة للسنوات 1995-2009

* تم احتساب حصة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على الجدولين (3) و(4)

المرحلة الثانية:- 2003-2009

أ- كان للتغيرات الجذرية التي شهدتها الاقتصاد العراقي للمدة 2009/2003 اثرها الكبير في زيادة النفقات العامة، إذ زادت النفقات العامة في عام 2003 من (2698.14) مليون دينار الى (28034.23) مليون دينار في عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (939%) ومن الملاحظ ان اسباب هذه الزيادة في النفقات العامة عديدة

منها تحسين رواتب العاملين في قطاع العام لرفع مستواهم المعيشي والنفقات المستمرة والمتصاعدة على بناء قوات الجيش والامن الداخلي للمحافظة على امن واستقرار البلد فضلا عن الزيادة المستمرة في السكان وما يترتب عليه من زيادة في النفقات لتوفير الخدمات المختلفة وزيادة اسعار النفط العالمي خلال هذه السنوات.

وعند المقارنة ما بين عامي 1995 و عام 2009، نجد ان الزيادة المتحققة في النفقات العامة بلغت (26263.33) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (1483.05%)

ب- هنالك تذبذب ارتفاعا وانخفاضا في الانفاق على التعليم العالي للمدة 2003-2009، إذ أنخفض الانفاق على قطاع التعليم العالي من (308.87) مليون دينار في عام 2003 الى (191.22) مليون دينار في عام 2004 وبمعدل نمو سنوي سالب (38.09%)، وذلك لتوقف اغلب المشاريع والخطط التنموية بسبب حرب الخليج الثالثة مما اثر سلبا على الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، ثم ارتفع في عام 2005 إذ وصل الى (220.42) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (15.27%) .

في عام 2006 شهد الانفاق على التعليم العالي انخفاضا كنتيجة لانخفاض النفقات الحكومية، إذ بلغ (123.4) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (44.01%)، وارتفع في عام 2007 إذ وصل الى (231.93) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (87.95%)، وان سبب هذه الزيادة في الإنفاق على قطاع التعليم العالي تعود إلى الزيادة في النفقات الحكومية التشغيلية لاسيما رواتب الموظفين، ثم انخفض عام 2009 الى (292.23) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (10%)، بسبب السياسات الانكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة للآزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط إلى (34) دولار للبرميل الواحد .

وعند المقارنة ما بين عامي 1995 و عام 2009 نجد ان هنالك زيادة في الانفاق على قطاع التعليم العالي بلغت (283.93) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (3420.8%)

ج- انخفض الناتج المحلي الاجمالي في عام 2003 بشكل كبير ليصل الى (26990.4) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (33.1) والسبب يعود الى احتلال العراق في هذا العام وتدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي مما ادى الى توقف الانتاج في كافة قطاعات الاقتصاد العراقي عدا القطاع النفطي على اعتبار ان النفط يعد مصدرا مهما يمد العالم بالطاقة وكونه المكون الرئيس للدخل القومي في العراق.

وفي السنوات التالية شهدت ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي بسبب رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بموجب قرار الامم المتحدة (1482) في 2003/5/2، مما ادى الى زيادة الانتاج وخاصة انتاج النفط، فقد وصل الناتج المحلي الاجمالي في عام 2004 الى (41607.8) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (54.2%) ثم ارتفع ليصل في عام 2005 الى (43438.8) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (4.4%)، ثم ارتفع في عام 2006، إذ وصل الناتج المحلي الاجمالي الى (47851.4) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (10.2%) . وفي عام 2007 ازدادت قيمة الناتج المحلي الاجمالي حتى وصلت الى (48510.6) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (1.4%).

وعند المقارنة بين عامي 2004 و2009 نجد ان الزيادة المتحققة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وصلت الى (14919.2) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (36%) .



وعند المقارنة ما بين عامي 1995 الذي يمثل عام الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والذي اثر بشكل كبير على موارد العراق المادية المتأتية من صادراته النفطية، و عام 2009 الذي شهد تحسنا في الوضع الامني مما ساهم بشكل مباشر في زيادة الانتاج وخاصة في القطاع النفطي والانفتاح على العالم الخارجي على الرغم من السلبيات التي شهدها الاقتصاد العراقي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فقد نجد ان الزيادة المتحققة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بلغت (36955.8) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (189 %).

د- نلاحظ من الجدول (4) أن حصة الأنفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي أنخفضت خلال المدة (2009-2003) من (1.14%) في عام 2003 الى (0.51) عام 2009 مسجلا معدل نمو سنوي سالب (55.26%)، وهذا الانخفاض يعود إلى التخصيصات الضئيلة إلى المؤسسات التعليمية وخاصة التعليم العالي

المبحث الثالث/ قياس أثر كل من النفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في العراق للمدة (1995-2009)

إن تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في واقع اقتصادي معين يتم بواسطة طرق رياضية وإحصائية معينة أهمها وأبسطها طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) The ordinary least Squares لأنها طريقة تمتاز بخصائص عديدة جيدة ، فهي تعطي أفضل تقديرات خطية غير متحيزة في المجتمع الإحصائي، كما أنها تساعد في احتساب قيم المعلمات المقدرة وتجعل مجموع مربعات البواقي عند نهايتها الصغرى (Minimum) . (أحسنائي ، 2002، ص73-76) .

ومن أجل ذلك فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ((Simple Linear regression model) ليوضح العلاقة بين المتغير المستقل (Independent variable) والمتغير التابع (dependent variable) بالاستناد إلى فرضيته المتمثلة بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) ، وللحصول على أفضل التقديرات في هذه الطريقة فقد تم الاستعانة بالصيغة الخطية الآتية :-

$$Y = b_0 + b_1X + u$$

وقد تم تحليل البيانات بواسطة نظام SPSS لاستخراج العلاقة بين المتغيرات المدروسة بواسطة نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي :-

1- أثر النفقات الحكومية على الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم العالي:-

يعد الإنفاق على قطاع التعليم العالي متغيرا تابعا (Yi) والنفقات الحكومية المتغير المستقل (Xi) ، وعند تحليل البيانات كانت الدالة المقدرة كالآتي:-

$$Y = 38.96 + 0.08 X + u_1$$

$$R\text{-square} = 0.63$$

$$F = 22$$

$$T = 4.7$$

$$D.W = 2.11$$



من ناحية المنطق الاقتصادي كلما زاد المتغير المستقل (X) بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع (Y) سوف يزداد بمقدار (0.08) وحدة وهي متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية للعلاقة بين النفقات الحكومية والإنفاق الحكومي على التعليم العالي .

ويشير الاختبار الإحصائي (t-test) للدالة المقدرية إلى معنوية المعلمة b1 لأن قيمة (t) المقدرية لها والبالغة (4.7) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2) تحت مستوى معنوية 1% ودرجة حرية N-K-1=13 .

أما الاختبار الإحصائي (F-test) فإنه يشير إلى جودة عالية من الناحية الإحصائية للدالة لان القيمة المقدرية لـ (F) والبالغة (22) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (9.07) تحت مستوى معنوية 1% ودرجة حرية N-K-1=13 .

كما إن العلاقة بين المتغيرين (X) و(Y) طردية مما يدل على إن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع بنسبة 63% وهذا يعني وجود ارتباط بين النفقات الحكومية والإنفاق الحكومي على التعليم العالي وإن أثر النفقات الحكومية واضح على الإنفاق على التعليم العالي، أي إن نتائج النموذج القياسي مقبولة وتتناسب مع منطق النظرية الاقتصادية ويمكن اعتمادها .

2- أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي في التعليم العالي

يعد الإنفاق على قطاع التعليم العالي متغيراً تابعاً (Yi) والناتج المحلي الإجمالي المتغير المستقل (Xi) ، وعند تحليل البيانات كانت الدالة المقدرية كالتالي:-

$$Y = - 103.36 + 0.06 X + u_2$$

$$R\text{-square} = 0.53$$

$$F = 5$$

$$T = 2.5$$

$$D.W = 1.19$$

من ناحية المنطق الاقتصادي كلما زاد المتغير المستقل (X) بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع (Y) سوف يزداد بمقدار (0.06) وحدة وهي متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على التعليم العالي، كما إن النموذج يجتاز الاختبارات الإحصائية (t-test) أن قيمة (t) المقدرية لها والبالغة (2.5) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2) تحت مستوى معنوية 1% ودرجة حرية N-K-1=13 .

أما الاختبار الإحصائي (F) فإنه لم يجتاز الاختبار وهذا يعني إن هناك عوامل أخرى تؤثر على الإنفاق على التعليم العالي (Y) أكثر من الناتج المحلي الإجمالي (X)، وهذا واضح من معامل التحديد R-Square=0.53 وهو ارتباط ضعيف نسبياً بين المتغيرين موضوع البحث .

إن كلا النموذجين المقدرين تجاوزا الاختبارات القياسية وهذا يعني إن النماذج تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتعاقبة للمتغير العشوائي، إذ بلغت القيم الجدولية المستخرجة من الجداول الإحصائية الخاصة باختبار دورين - واتسون Durbin- Watson والذي يرمز له بالرمز (D.W) الآتي :- dL=0.81 و du=1.07 تحت مستوى معنوية 1% ودرجة حرية N-K-1=13 حيث إن dL تمثل القيمة الدنيا لدورين - واتسون و du تمثل القيمة العليا لدورين - واتسون ويكون النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي عندما يكون :

$$D.W < 4 - du$$

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

بعد ان تم الاكتمال من الجانب التحليلي لاثر الاتفاق الحكومي والنواتج المحلي الإجمالي على الاتفاقات على التعليم العالي خلال المدة (1995-2009)، أتضح من خلال هذا التحليل ما يأتي :-

1. نلاحظ انه زيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي والاتفاقات على التعليم العالي خلال مدة البحث 1995-2009 ، الا ان نسبة اجمالي الاتفاقات على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي فقد شكلت نسبة ضئيلة جدا تكاد لا تشكل عبئا على الموارد المتاحة في البلد ، إذ ازدادت نسبة الإنفاق الحكومي في التعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (0.042%) عام 1995 إلى (51.%) في عام 2009 .
2. على الرغم من الزيادة الحاصلة في الاتفاقات العام (الحكومي) خلال مدة البحث 1995-2009 ، الا ان نصيب الاتفاقات على التعليم العالي من الاتفاقات الحكومي فقد شكلت هي الاخرى نسبة متواضعة ، إذ أنها لا تشكل عبئا يذكر على الموازنة العامة للدولة، وهذا يدل على ان السياسة الاقتصادية خلال مدة الاحصار الاقتصادي وأحداث بعد عام 2003 لم تهتم بالجوانب العلمية والتربوية بل جاءت دون ذلك .
3. الزيادة التي حصلت في قيمة اجمالي النفقات العامة خلال المدة 1995-2009 انما تعود الى الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها العراق من مستويات في الاسعار وكذلك زيادة اعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي والمعاهد الفنية . أما الزيادة التي حصلت خلال المدة 2003-2009 انما تعود الى عوامل عديده اهمها :-

- أ- تحسن وضع الموازنة العامة للدولة كنتيجة لعودة العراق الى أستئناف الصادرات النفطية .
 - ب- ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام وبشكل ملحوظ
 - ج- زيادة أعداد الطلبة في المؤسسات التعليمية بشكل عام
- 4- عند قياس اثر النفقات الحكومية على الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم العالي بطريقة الانحدار الخطي نلاحظ هناك ارتباط بين النفقات الحكومية والإنفاق على التعليم العالي وهذا ما أظهرته النتائج والاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، أما العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم فالنتائج والاختبارات أعطت ارتباط ضعيف نسبيا بينها مما يؤكد ضعف الاهتمام بالتعليم العالي وتطويره من قبل الدولة .

ثانيا:- التوصيات

- 1- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات التعليمية التي تسهم في إعداد الكوادر العلمية في مختلف مستوياتها وتؤدي دورا مهما في رفع مستوى الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج .
- 2- زيادة حجم الإنفاق على التعليم ولاسيما التعليم العالي، وتوفير المستلزمات الضرورية والوسائل التعليمية المتطورة والمختبرات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التقدم الذي يسعى إليه الفرد والمجتمع.
- 3- الاهتمام بالبحوث العلمية من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لمؤسسات البحث العلمي لغرض تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- 4 - الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم لتوسيع القاعدة التعليمية واستيعاب الخريجين العاطلين عن العمل .
- 5- الانفتاح على الجامعات العالمية من خلال الاتصالات الحديثة والاستفادة من الخبرات العلمية وذلك بإتباع سياسات التبادل الثقافي بين الجامعات .

**المصادر:-**

- 1- اسماعيل، عوض فاضل، نظرية الإنفاق الحكومي (دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية)، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ، 2002 .
- 2 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998 .
- 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003 .
- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006 .
- 5 الحبيب، مصدق جميل، التعليم والتنمية الاقتصادية، العراق، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات 261، 1981 .
- 6- أحسنواوي، أموري هادي كاظم، طرق القياس الاقتصادي ، دار وائل للنشر، الاردن، 2002
- 7 - الرشدان، عبد الله زاهي، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن 2001
- 8- العلي، عادل فليح، داود، سراء سالم، أوجهات الإنفاق على التعليم في الكيان الصهيوني (دراسة تحليلية مقارنة) ، مجلة تنمية الرافدين، العدد 62 ، جامعة الموصل ، 2000
- 9- باقر، محمد حسين، ميرزا، علي خضير، الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة آثاره وسبل معالجته ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 1984 .
- 10- زيني، عبد الحسين، الحسابات القومية، احصاء الدخل القومي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1985 .
- 11- عبد السلام، منذر، دراسات في اقتصاديات التربية، دار الطليعة للنشر، بيروت ، 1974
- 12- مزعل، جمال أسد، الأختيارات الاقتصادية للتعليم، جامعة الموصل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1985 .
- 13- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية تقارير عن الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة والاسعار الجارية للسنوات (1995 – 2009)
- 14- وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة
- (15) David A.& Francis .,(Education, Training , and the Global Economy-, Edward Elgar publishing Limited, U.k.1996 .